عنوان المقال: القيادة و الإستقرار السياسي في الجزائر

Leadership et la stabilité politique en Algérie

ط.د. غالم عبد الرحمان، قسم العلوم الساسية، كليةالحقوق ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس

ملخص الدراسة:

إن المجتمع المستقر لا يعني ذلك المجتمع الذي لا نظهر فيه أي تعبير عن شعور التذمر نحو الحكومة أو الأنظمة القائمة و الذي لا تنتهك فيه حرمة القانون أبدا،إنما الإستقرار هو نسبي و هو عملية إنتقال السلطة بطريقة شرعية

(قانونية) و سليمة ، و الإستقرار يرادف غياب العنف السياسي و النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم و طاعة القانون،و تتخذ القرارات فيه بإجراءات مؤسسية و الجزائر عبر تاريخها السياسي عانت من حالات عدم الإستقرار لكن النظام حافظ على إستمراريته و إستقراره النسبي على مر تاريخ الجزائر الحديث ، و عليه فان هناك عدة عوامل ساهمت في تعزيز الإستقرار السياسي في الجزائر وهي ، القيادات السياسية التي مرت على الجزائر بداية من الرئيس بن بلة إلى مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و دور المؤسسة العسكرية و الأجهزة الأمنية الأخرى،البنى الإجتماعية السائدة وحالة الإنسجام الإجتماعي ،و مركزية النظام أثناء الأزمات .

الكلمات المفتاحية: الإستقرار السياسي، القيادة، المشاركة السياسية، التحول الديموقراطي.

Résumé de l'étude:

Une société stable ne signifie pas cette société dans laquelle nous ne montrons aucune expression de ressentiment envers le gouvernement ou les régimes existants, où l'inviolabilité de la loi n'est jamais violée, mais où la stabilité est relative: le processus de transfert du pouvoir d'une manière légitime et appropriée. L'absence de violence politique et un système politique stable sont le système de paix et d'obéissance à la loi.Les décisions sont prises par des procédures institutionnelles.L'Algérie par son histoire politique a souffert de l'instabilité, mais le régime a maintenu sa continuité et sa relative stabilité dans l'histoire moderne de l'Algérie , Il y a donc plusieurs facteurs qui ont contribué à la stabilité politique en Algérie, les dirigeants politiques qui sont passés de l'Algérie, du président Ben Bella au président Abdelaziz Bouteflika, le rôle de l'armée et des autres services de sécurité, les structures sociales dominantes et l'harmonie sociale. Centralisation du système pendant les crises.

Mots-clés: stabilité politique ,Leadership ,Participation politique , transition démocratique.

مقدمة:

الإستقرار بكل أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مؤشر على نجاح النظام السياسي ، وضرورة من ضرورات العيش الكريم لما له من أثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات والدول ، وهو هدف تسعى له كل الدول والمجتمعات دون إستثناء ، وتعد له الإستراتيجيات والخطط ، لأنه لا يمكن لمجتمع ما أن يحقق أية تنمية إقتصادية أو تعليمية أو ثقافية أو سياسية في غياب الإستقرار السياسي ، فهو شرط لازم للنهضة والتطور، وضرورة حتمية للنماء والتقدم ، كما تشكل القيادة محوراً مهماً وبعداً أساسياً تقوم عليه جميع الأنشطة ومختلف الأعمال في الهيئات والمنظمات العامة والخاصة. ومع تطور الدولة وإتساع خدماتها التي أضحت توصف بدولة الإدارة المترتب إستقرارها ونموها على قيادة أكثر إحترافية ونضجاً قيادياً. إذ أصبحت منظمات الإدارة العامة وإدارة الأعمال أكثر حاجة لأن تقاد من أن تدار.

و قد إستطاعت القيادة الجزائرية تكريس وتطبيق بعض المفاهيم والقناعات بنجاح وهو ما تمثل فى قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير المشترك الواحد ، وشعب متحد إجتماعيا وأمنيا ، قوى ومتطور ، شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده وأيضا بناء مجتمع ناضج وديمقراطى ، ينهض بفاعلية فى تطوير بلده تسوده الأخلاق والقيم والإحترام المتبادل .

المشكلة البحثية : يمثل متغير القيادة السياسية مدخلا هاما لتحليل النظم السياسية بوجه عام والنظم السياسية في الدول النامية - ومن بينها الدول العربية - بوجه خاص، بالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في أي من هذه النظم الأخيرة. كذلك فيما يتعلق بمفهوم الإستقرار السياسى فقد أثير حوله جدل كبير،كذلك أثيرت إشكالية العلاقة بين دور القيادة والوصول الى الإستقرار السياسى ، وفقا لما سبق يتضح لنا ان هناك علاقة وطيدة بين دور القيادة السياسية داخل الدولة وتحقيق الاستقرار السياسى .

و مما سبق فإن إشكالية دراستنا تكمن في التساؤل التالي :

ما هو أثر القيادة السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي بالجزائر ؟

المحور الأول :التأصيل النظرى والمفاهيمى

اولا : التعريف بظاهرة القيادة السياسية

1- تعريف القيادة السياسية: تعددت تعريفات القيادة السياسية الا أن أيا منها لم يصل لدرجة التعريف الجامع ويرجع ذلك الى تعقد مفهوم القيادة السياسية بما يتضمنه من ابعاد اجتماعية ونفسية وثقافية ، الأمر الذي أدى الى عدم بلورة تعريف نظرى دقيق وواضح المعالم لهذا المفهوم.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار التعريف الذى قدمه جلال معوض هو أكثر التعريفات تعبيرا عن القيادة فهو يعرفها بأنها " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسى بمعاونة النخبة السياسية فى تحديد أهداف المجتمع السياسى وترتيبها تصاعديا حسب اولوياتها ، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع وتقدير ابعاد المواقف التى تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والازمات التى تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك كله فى اطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع[2].

2- القيادة السياسية فى الرؤى الاسلامية: إن مفهوم القيادة السياسية فى الرؤى الاسلامية يعتبر مرادفا مفهوم الإمامة ،ولقد عرفت الإمامة على أنها موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها فى الأمة واجب الإجماع . والقيادة فى الرؤى الاسلامية هى قائمة لحراسة الدين وسياسة الدنيا على مقتضى الشرع أو بصبغة أخرى إقامة الدين وحمل الكافة على مقتضى الشرع فى مختلف مناحى الحياة ، فمحور الدور السياسى هو إقامة الخلافة بمعنى قيام الامة بوضع شريعتها موضع التنفيذ وإعطاء القدرة الحسنة بإقامة جماعة مسلمة ممتثلة لأوامر الله ونواهيه[3].

3- القيادة السياسية فى الرؤى الغربية: من أشهر التعريفات التى ذكرت فى الرؤى الغربية للقيادة السياسية تلك التى صاغها " برهام زلزانك و دايفيد بونت " وهى تفاعل بين نوايا واعية للقيادة مرتبطة بسلوكه القولى والفعلى وبين أشخاص أخرين يتصرفون بالفعل بما يتفق مع هذه النوايا عن رغبة واقتناع . وكذلك " فريد فيذكر " رأى أن القيادة السياسية هى قدرة القائد السياسى على ان يجعل الاخرين يتبعونه . ومن ذلك فإن القيادة السياسية فى الرؤى الغربية تقوم على ثلاثة عناصر وهى القائد والجماعة والفاعلية.

4- التمييز بين القيادة والرئاسة: رغم أنه عادة ما نصف رؤساء الدول على اختلاف انواع نظمها السياسية وحكوماتها سواء أكانت جمهورية أو ملكية بالقادة ، إلا انه من الضرورى أن نميز على المستوى التحليلى بين مفهومى القيادة والرئاسة أو بالأحرى بين القائد والرئيس . إن القيادة السياسية جانب متميز لممارسة السلطة السياسية حيث أن القائد الحقيقى فى ممارسته للسلطة السياسية يأخذ فى إعتباره دائما دوافع وحاجات أعضاء النخبة السياسية والجماهير كبشر ويعتمد فى تعامله معهم بالأساس على الإقناع والإقتناع ويستهدف بلوغ الأهداف العامة للمجتمع ، بينما من يمارس السلطة دون أن تنطبق عليه حقيقة صفة القائد ، أى من يوصف بالرئيس فإنه عادة ما يتجاهل هذه الدوافع ويعامل الاخرين النخبة والجماهير بإعتبارهم أشياء من منطلق سلطته القمعية وعادة ما لا يعنيه من ممارسة السلطة المرتبطة بمنصبه الرئاسى سوى تحقيق اهدافه الخاصة[4] .

ثانيا : مفهوم الاستقرار السياسى: يعتبر الاستقرار السياسى غاية تسعى اى دولة لتحقيقها وهو مفهوم نسبى حاله كحال مفهوم التنمية ، فمهما بلغت الدولة من تطور لا تستطيع القول انها مستقرة بالمطلق فهناك دولة مستقرة نسبيا مقارنة بغيرها من الدول ، فنقول بأن الاستقرار فى دول العالم المتقدم احسن بكثير من الدول النامية ، والدول النامية احسن استقرارا من الدول المتخلفة [5] .

ويتكون مصطلح الاستقرار السياسى من كلمة الاستقرار وصفته السياسي.

1- مفهوم الإستقرار: كلمة إستقرار فى اللغة العربية من إستقر ، يستقر ، إستقرار الرجل بالمكان أي ثبت فيه وتمكن وقد اشتق مصطلح الإستقرار من القر حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار فى المكان أي قرار وثبوت [6].وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون فى القرآن الكريم فى اكثر من موضع حيث قال الله تعالى " ولكم فى الارض مستقر ومتاع الى حين " أى مسكن وقرار[7] .

2- تعريف الإستقرار السياسى: هناك عدد من المفكرين قاموا بوضع تعريفا اصطلاحيا للاستقرار السياسى ويمكن ان نذكر من هذه التعريفات ما يلى:

تعريف د\ نفين مسعد : وترى أن الإستقرار السياسى هو ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لاجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون إستخدام العنف السياسى إلا فى اضيق نطاقه ، دعما لشرعيته وفاعليته [8].

3- المدارس التى قامت بتعريف الاستقرار السياسى: قد ظهرت اربعة اتجاهات ممثلة فى أربع مدارس قدمت مفاهيم وتعريفات مختلفة للاستقرار وعدم الاستقرار السياسى وتتمثل هذه المدارس فى[9] :

ا- مفهوم المدرسة السلوكية للإستقرار السياسى: ربطت هذه المدرسة الإستقرار السياسى بالعنف السياسى حيث يعنى الاستقرار السياسى فى رؤيتها غياب العنف السياسى،والنظام السياسى المستقر هو ذلك النظام الذى يسوده السلم وطاعة القانون والذى يحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف،وتعتبر هذه المدرسة ان استخدام العنف فى حل المسائل الخلافية خاصة مع المعارضة يؤدى الى عدم استقرار سياسى وتؤكد على ضرورة حل هذه الخلافات بطرق سلمية . ومن هنا نستنتج إن عدم الاستقرار السياسى – حسب هذه المدرسة – هو وجود العنف السياسى،ولقد وجهت عدة انتقادات للمدرسة السلوكية فى تعريفها للاستقرار السياسى أهمها أنها إعتمدت على متغير سلبى عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسى.

ب- مفهوم المدرسة النظمية للإستقرار السياسى: تشير المدرسة النظمية فى تفسيرها للإستقرار السياسى إلى قدرة النظام السياسى على المحافظة على بقائه ووجوده،وتستند فى ذلك إلى النظرية النسقية التى صاغها " دايفيد ايستون " حيث انطلق من فكرة أن النظام السياسى هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والإستقرار عن طريق النمو المستمر ، فالإستقرار السياسى حسب هذه المدرسة يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل فى المجتمع كما يعنى حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية فى الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات ادوات غير مستقلة .

ج-مفهوم المدرسة البنائية الوظيفية للإستقرار السياسى: تركز هذه المدرسة على دراسة الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات فى البيئة المحيطة والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات كما تشير المدرسة الوظيفية الى فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية لمعالجة قضايا البيئة الخارجية حيث يؤدى هذا التعاون الى تحقيق استقرار سياسى واجتماعى . وقد تناول "ألموند" مفهوم الاستقرار السياسى بناء على المسلك الوظيفى ونظرا للايديولوجية الليبرالية التى ينتمى اليها ألموند فإستقرار النظام الديمقراطى الليبرالى عنده يعد مسألة جوهرية ، لذلك فقد اهتم بالبحث عن الوظائف التى من شأنها جعل النظام السياسى يستقر ويحافظ على بقائه واستمراره وقدرته على ادارة التوتر فى المجتمع وتزويده بالموارد اللازمة لإحتياجاته المادية[10] .

المحور الثاني : خصائص الواقع الجزائري

أولا :الواقع الإقتصادى الجزائري: مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا الحاضر بالعديد من التحولات والتغيرات، وحاولت السلطات العمومية خلال كل مرحلة من تلك التغيرات وضع سياسات واصلاحات للتكيف مع معطيات التغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الاصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في اخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للعائدات النفطية ورهاناتها. فسياسة التخطيط المركزي والاصلاحات المالية للسبعينيات ساهمت في بناء النسيج الصناعي وتحقيق العديد من المطالب الاجتماعية إلا أنها أدت إلى ضعف النجاعة الاقتصادية ، ولم تتمكن الاصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة بعدها، واللامركزية في التسيير المجسدة بمنح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزمة المديونية وتردي الظروف المعيشية، وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في خوصصة المؤسسات الكبرى في منتصف تلك العشرية، مع محاولة التخفيف من أثار الانتقال على المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، ولقد ساعد الانفراج في العائدات النفطية من جديد مع بداية الالفية وتحسن الظروف المناخية التي انعكست على زيادة المحاصيل الزراعية على تحسن وضعية الاقتصاد ومؤسساته والظروف الاجتماعية، إلا أن نتائج تلك السياسات وأطر الدعم سرعان ما تراجعت بتراجع العائدات النفطية وتدهورت بذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي والشروع في سياسة تقشفية صارمة، والأمر الذي يكد من جديد بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية على الريع [11].

ثانيا : الواقع الإجتماعى الجزائري

1- التكوين العرقي العرب والبربر: تُشكّل هذه المجموعة العرقيّة النسبة الأكبر من السُكان؛ حيث تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السُكان. تختلط الأصول العربية والبربرية للسُكان، ممّا يُصعِّب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أنّ نسبة 15% من السُكان تُعرّف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربي. أبرز مجموعة أمازيغية في الجزائر هي القبائل، وتستوطن شمال وشرق الجزائر، ومن أهم مدنها تيزي وزو.

الأتراك: يُشكِّل الأتراك أقليّةً في الجزائر، ويُقارب عددهم مليوني نسمة من إجمالي السُكّان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي.

الفرنسيون والأوروبيّون: توجد مَجموعات صغيرة من الأوروبيين من إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وهم من تبقّوا في الجَزائر عُقبَ استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في عام 1962. يَعتنق هؤلاء الأوروبيين الديانتين المسيحيّة واليهودية، ويتمتعون برفاه اقتصاديّ كبير.

الأفارقة: يُشكّل الأفارقة القادمون من الصّحراء الكُبرى أقليّةً صغيرةً في الجزائر؛ فهم اختلطوا في الثقافة الجزائريّة بشكلٍ كبير جداً، مما أدّى إلى مَحو ثقافتهم الأصليّة بشكلٍ كبير نتيجةً لاختلاطهم .

ثالثا : الواقع السياسى الجزائري

1- النظام السياسى فى الجزائر: عرف النظام السياسى بأنه مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة لعمليات صنع القرارات التى تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدى الذى أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها الى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت فى المؤسسات السياسية . وقد حدد هذا التعريف إبعاد هذا النظام السياسى وأشار الى أنه عبارة عن عناصر متفاعلة تمثل المؤسسات التى ترتبط بصنع القرار[12] .

2- **مراحل تطور النظام السياسى الجزائري:** يقوم النظام السياسي الجزائري على أساس الثنائية في السلطات، بحيث يتضح لنا أن السلطة التنفيذية تتكون من هيئتين مختلفتين ومستقلتين عضويا و وظيفيا وهما رئيس الجمهورية، و رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية، والخاضع لتعليماته و توجيهاته ونفس الشيء بالنسبة للسلطة التشريعية (البرلمان) فهي ألخرى تتكون من مجلسين هما مجلس الامة كمجلس أعلى، والمجلس الشعبي الوطني الذي يعتبر كمجلس أدنى، و لهذه السلطة كامل السيادة في إعداد القانون و التصويت عليه كما أورد المؤسس الدستوري الجزائري سلطة ثالثة إلى جانب السلطتين المشار إليها أعلاه، و المتمثلة في السلطة القضائية التي نظمها المؤسس الدستوري الجزائري في المواد138 إلى 158 من الدستور وهي مستقلة تماما عن السلطات السياسية الاخرى في الدولة [13].

ا- السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري: تعتبر السلطة التنفيذية مركز ولب أنظمة الحكم في أي دولة كانت، بحيث تحتل درجة قوتها و فعاليتها بحسب النظام السياسي المتبع في الدولة، سواء اكان نظاما برلمانيا، أو رئاسيا، أو حتى مجلسيا15. أورد دستور 1996 السلطة التنفيذية في الفصل الاول من الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات، حيث وردت في حوالي27 مادة، إلى جانب مواد أخرى مرتبطة

بسلطات رئيس الجمهورية في عالقته بالسلطات الاخرى، وما يمكن الإشارة إليه هو أن دستور 1996 يرتكز على مبدأ إزدواجية السلطة التنفيذية، بدليل أخذ المؤسس الدستوري الجزائري بإزدواجية السلطة التنفيذية بعد التعديل الدستوري الذي جرى في نوفمبر1988، و كرسه في دستور 1989 ،قبل أن يتم تبنيه في دستور 1996 ، حيث نجد في قمتها رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) [14].

ب- السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري: تحتل السلطة التشريعية مكانة مرموقة بين مؤسسات الدولة، بإعتبارها صاحبة النفوذ و القوة لكن أصبحت تضعف و تتراجع شيئا فشيئا في معظم دول العالم، مما أدى بها إلى إسناد بعض اختصاصاته للسلطة التنفيذية الأمر الذي أفقده مكانته في الأنظمة السياسية [15].

فنجد للمؤسس الدستوري الجزائري قد عزز من مكانة السلطة التشريعية و نظمها من المواد 98 إلى غاية 137 في الفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات في ظل دستور1996 ،حيث أتى هذا الدستور إحداث نظام جديد ألا و هو الثنائية البرلمانية بمعني تشكيل البرلمان من غرفتين و هما المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الاولى)، و مجلس الامة (الغرفة الثانية) [16].و في هذا الصدد نصت المادة 98 من دستور 1996 على:« يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، و هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة » .

رابعا : نظام الحكم فى الجزائر: هو أن القا رئ للنظام السياسي الجزائري لا يجد أية صعوبة في إكتشاف المزاوجة بين النظامين الرئاسي البرلماني، فمن المعروف أن التعاون و التوازن بين السلطات من أركان النظام البرلماني، أين حاول النظام السياسي الجزائري بناء العلاقة بين السلطات وفق هذا الأساس، فبينما تملك السلطة التشريعية صلاحية الموافقة على برنامج الحكومة و مراقبة نشاطها بإستعمال اللائحة والإستجواب ولجان التحقيق نجد ان السلطة التنفيذية تملك اداة توازن مجمل هذه الاليات و لعل ابرزها الية حل المجلس الشعبي الوطني ، كما نجد مظاهر للتعاون بين السلطتين في المجال التشريعي فالحكومة تشارك في ذالك من خلال المبادرة بالقوانين و تنفيذها، و يتعاون البرلمان معها في إثراء و مناقشة بنود قانون المالية، إلى جانب المظاهر الاخرى التي تظهر انا مظاهر النظام البرلماني في النظام السياسي الجزائري. ومنه، فالنظام السياسي الجزائري كما تمت ملاحظته أنه إعتمد على المزج بين مبادئ النظام البرلماني و الرئاسي، أين نقول أنه يقترب للنظام المختلط نتيجة لتبنيه مبادئ كلا النظامين الرئاسي و البرلماني.

المحور الثالث : القيادة السياسية الجزائرية ودورها فى المشاركة السياسية

اولا :النظام السياسي الجزائري (1962-1999): بعد وصول "أحمد بن بلة" الى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية، التي رات فيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة، غير أنه قد انفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني، مما ازد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة، التي ظلت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية، بسبب تداخل الصلاحيات من جهة وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى[17] .

إن دستور1963 قد كرس هيمنة سلطة المؤسسة التنفيذية من خلال سلطة رئيس الدولة والحكومة،حيث تم الجمع بين المنصبين، وتوحيدها في شخص واحد، فأصبح "بن بلة" صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة [18].

بتاريخ 19 جوان 1965 قام "هواري بومدين" بتنظيم انقلاب عسكري على "أحمد بن بلة، إلا أن هذه الحركة الإنقلابية، لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة، وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي وممارسة السلطة.وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة، الشيء الذي أدى الى انحرافات النظام السابق، وتم إحلال مجلس الثورة محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، وقد تم ذلك تحت شعار العودة الى نهاء الحكم الفردي، واعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل الحكم الجماعي، و المجلس الوطني، وأسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة والحزب، باعتباره مصدر السلطة المطلقة، والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة، فقد كان يفتقر الى الطابع البرلماني، بحكم عدم قابليته للتغيير من حيث حجمه وأعضائه، كما عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية، تعيد تنظيم المجتمع وتجعله تابعا لها مع تصوير الدولة على أنها هيكل تقني لا سياسي، وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري [19].

كما طرح "هواري بومدين" مصدرا جديدا للشرعية، وهي الشرعية الدستورية محل الشرعية التاريخية الثورية، وكان هذا من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 ،الذي يعكس المشروع السياسي والأيديولوجي للدولة، ثم الدستور في نفس السنة، ولا ينفي هذا البناء المؤسساتي طابع الهيمنة المطلقة لبومدين على الحكم. حيث أكد ميثاق 1976 على أحادية الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة

سياسة البلاد، وأشار الى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة، كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني، وسيطرة هذه الأخيرة عليها، هذا ما يبين أن الهدف من تأسيس المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره.

بعد ميثاق 1976 ،جاء دستور 22 نوفمبر 1976 ،الذي بموجبه عاد النظام الجزائري الى الممارسة الدستورية، بعد إنقطاع دام أكثر من إحدى عشرة سنة، وأسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي أنشأه دستور 1963 ،خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية، الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب.

بعد وفاة الرئيس " هواري بومدين" بتاريخ 28 ديسمبر 1978 اتفق جميع القادة على ترشيح "الشادلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية، والتصويت له بقوة في الانتخابات الرئاسية، التي جرت يوم 8 فيفري 1979 ب 51.99 بالمائة من الأصوات. وقد حاول في بداية حكمه إرضاء جميع الأطراف من خلال قراراته التي مست مختلف المجالات، من بينها على الصعيد السياسي السماح لرجال المعارضة بالعودة الى الجزائر و "أحمد بن بلة"، كما جعل السلطة التنفيذية أداة لتنفيذ سياسات حزب جبهة التحرير الوطني، حيث أصبح الرئيس يعتمد على الحزب لكي يقرر السياسات العامة للدولة، والحكومة تقوم بتنفيذها فقط، ويعتمد على الامين العام لوزارة الدفاع لكي يتحكم فيها ويكسب ثقة وتأييد العسكريين له كما أن رئيس ديوانه أصبح هو المؤتمن على أسراره وقراراته ويؤثر في سياساته.

في بداية الثمانينات كانت هياكل الحزب قد سيطرت على جزء من الدولة، وأصبحت انتخابات الهيئات القيادية للحزب، وتغيير الحكومات وبناء الهيكل الإداري للدولة، فرصة لتوسيع دائرة نفوذ مجموعات سياسية استطاعت من خلال ذلك أن تحتل مواقع ضمن هذه الفضاءات السياسية والإدارية، وأن تخلق لنفسها فرصا لإعادة إنتاج الذات وتوسيع النفوذ، معتمدة في ذلك على الامكانيات المادية والاقتصادية والسياسية التي توفرها أجهزة الدولة .

بتاريخ 31 جانفي 1988 كشف الرئيس عن نيته المبينة لإنفراد الرئاسة، وابعاد قيادات الحزب عن المشاركة في اتخاذ القرارات، وعدم السماح لهم باقتسام السلطة معه، ففي هذا اليوم أعلن عن تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد المؤتمر السادس للحزب، الذي سينعقد نهاية 1988 ،ويرشح الرئيس القادم للانتخابات الرئاسية. كما أختار وزراء حكومته وقادة الجيش لكي يضعوا جدول أعمال مؤتمر الحزب ويمرروا الإصلاحات التي يتم إعدادها بالرئاسة.

بعد الأزمة الأمنية والسياسية والمرحلة الانتقالية جاء دستور 1996 ليكرس تفوق مؤسسة الرئاسة، وقد أجريت عشر تعديلات على دستور 1996 في فترة حكم "اليامين زروال" حيث دعا هذا الأخير الجزائريين التوجه الى الصناديق يوم 28 من نفس السنة للاقتراع على تعديلات دستورية، تعلق الأول بالهوية الوطنية، أما التعديل الثاني فتناول شروط تأسيس وعمل الأحزاب السياسية، التعديل الثالث تناول إنشاء غرفة ثانية للبرلمان تسمى مجلس الأمة، ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة، ويعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاء هذا المجلس،أما التعديل الرابع، فينص على إنشاء مجلس للدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسسات الإدارة، في حين تناول التعديل الخامس تجديد ولاية رئيس الدولة لفترة ثانية فقط، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يرسخ مبدأ التداول على السلطة، وأنه من الأسس الهامة لكل ديمقراطية حقيقية وسليمة، تضمن التعديل السادس بأنه بإمكان رئيس الجمهورية إصدار تشريعات في بعض الأوضاع والحالات الخاصة، من خلال أوامر يصدرها رئيس الجمهورية المنتخب وتكون بمثابة تشريعات تعرض بعد ذلك على البرلمان في أول اجتماع له لإقرارها أو الاعتراض عليها والهدف من هذا التعديل كما يقول أنصار الرئيس، هو استمرار الدولة، وضمان سير مؤسساتها في جميع الأحوال والظروف.

وقد أحرزت هذه الانتخابات عن فوز مرشح الاتجاه الوطني الديمقراطي"عبد العزيز بوتفليقة" نتيجة دعم المؤسسة العسكرية له، ودعم أحزاب التحالف .فطرح نفسه كمرشح الإجماع الوطني، إذ ركز في حملته الانتخابية على لم شمل الجزائريين، وتحقيق المصالحة الوطنية، والتداول السلمي على السلطة، وترسيخ التعددية السياسية والحزبية.

ثانيا - النظام السياسي الجزائري (1999-2017): لقد جعل بوتفليقة منذ وصوله الى الحكم في ربيع 1999 الرئاسة المؤسسة الأم وبقية المؤسسات الأخرى تابعة لها بما في ذلك العسكر.

إن قرار بوتفليقة تطبيق ميثاق السلام والمصالحة الوطنية من خلال مرسوم رئاسي تبعه استفتاء شعبي سريع وموافقة الحكومة على الوثيقة في غياب أي جلسة نيابية، عرقل شرعية المساعي الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية، على كل حال لم ينجح بوتفليقة في جهوده لقطع العلاقات المعهودة بين الحكومة والجيش إلا جزئياً، ذلك لأن الجهاز الأمني الجزائري الذي تعزز ثقله إثر مشاركته في الحرب ضد الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة لا يزال يتمتع بنفوذ واسع في مجال التعيينات الحكومية والسياسات الحزبية.

عرفت عهدة "عبد العزيز بوتفليقة" الأولى عدة مواعيد إنتخابية، مست مختلف السلطات المركزية واللامركزية من حيث تجديد العهدة، أو تغيير الخارطة السياسية بما يسمح للرئيس من تقوية السلطة التنفيذية عموما، ومركز الرئاسة أمام باقي مراكز القوى خصوصا. حيث عادت جبهة التحرير الوطني بصفة ديموقراطية للحكم فيما يخلق قاعدة سياسية للرئيس أمام متغيرات الواقع، مع إستمرار إنفتاح الحكم على المعارضة لكن في حدود معينة، الى جانب طرح فكرة تعديل الدستور نحو الابقاء على غرفة واحدة في البرلمان، والتخلي عن مجلس الأمة. بالاضافة الى إستيعاب إمكانيات الصراع من خلال توظيف سياسة الوئام المدني. ناهيك عن ربط التحول الديمقراطي بالاطار العالمي وموقع البلاد في لعبة الامم المتحدة، من حيث المصالح والصراعات الدولية خاصة في ظل العولمة، الى جانب خلق دينامية جديدة على المستوى المجتمعي من خلال إقامة ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة على قضايا المجتمع، مثل الاصلاحات التربوية، قانون الأسرة ...الخ [20].

لقد تميزت العهدة الثانية للرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" بتشكيل تحالفات جديدة حول مؤسسة الرئاسة في شكل إنفتاح على أحزاب وجمعيات وفعاليات مدنية على غرار التحالف الرئاسي، وهو ما يوفر للسلطة فرصة تاريخية لإعادة تعبئة وتنظيم المجتمع، الى جانب إعتراف السلطة بجميع خصوصيات التيارات السياسية والفكرية من إسلاميين وعلمانيين وشيوعيين نحو دمجهم في العمل السياسي القانوني شكلا ومضمونا، للحفاظ على الجمهورية من جهة، والهوية من جهة ثانية، رغم عدم اعتراف النظام السياسي بأحزاب جديدة على خلفية التوازنات الموجودة في الساحة السياسية. وأهم ما ميز النظام السياسي الجزائري هو تحييد دور المؤسسة العسكرية دون المساس بمصداقيتها في الداخل والخارج، مما حافظ على إستقرار نسبي للجهة الداخلية على عكس السنوات الماضية [21].

ثالثا - مظاهر الإستقرار السياسي في الجزائر: حملت الانتخابات الرئاسية المسبقة (ابريل 1999) ،عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، في ظل أجواء سياسية مشحونة، و بخاصة بعد الشرخ في شرعية الانتخابات الذي تسبب فيه انسحاب جميع المترشحين المتنافسين مع عبد العزيز بوتفليقة، ما حمل البعض إلى وصف الأخير بمرشح السلطة وبالرغم مما قيل عن ذلك الفوزب الانتخابات فإن فترة حكم الرئيس «بوتفليقة» والممتدة لأربعة ولايات متتالية، كانت كفيلة بإبراز موقع مؤسسة الرئاسة كفاعل رئيسي في السياسة العامة، إن لم نقل الوحيد في أحيان كثيرة، ولا سيما في بعض السياسات المرتبطة أساسا بتنفيذ برنامج الترشح للانتخابات.

يمكن تطوير فكرة فاعلية مؤسسة الرئاسة في هذه الفترة في صنع السياسات العامة وتنفيذها من خلال:

1- سياسة السلم و المصالحة الوطنية: بدأ الرئيس منذ ولايته الأولى،على بلورة سياسة للسلم والمصالحة، بإصدار القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني وتعززت هذه السياسة، مع ولاية الرئيس الثانية بإصدار الأمر بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بناء على الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية المصادق عليه في استفتاء يوم29 سبتمبر 2005 [22].

2- سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: أسهم تزايد مداخيل الريع النفطي نتيجة ارتفاع أسعاره بالأسواق الدولية في دفع المؤسسة الرئاسية إلى تبني برامج اقتصادية تنموية، ذات أغطية مالية ضخمة، انطلقت مع سياسة الإنعاش (2001-2004) ،والتي رصد لها 7.5 مليار دولار أمريكي(525 مليار دينار جزائري) .ومع بداية ولايته الثانية أطلق الرئيس سياسة دعم النمو تنفيذا لبرنامجه الإنتخابي، واعتمدت هذه السياسة (2005-2009) على تحسين ظروف معيشة السكان، وتطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال،و التي رصد لها ما مجموعه 60مليار دولار، أي ثمانية أضعاف ما رصد للخطة التي قبلها، ويعود الفضل في ذلك لارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي، والتي ستزيد وتتضاعف مع بداية تطبيق برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) مرافقا للفترة الرئاسية الثالثة لـ بوتفليقة (2009-2014).

3- استعادة مكانة الجزائر الخارجية: تمكنت مؤسسة الرئاسة من أن تكون الفاعل القوي في السياسة الخارجية الجزائرية جراء ما يمتلكه الرئيس من تجربة وخبرة كبيرتين في هذا المجال ، بالإضافة إلى مساهمة بعض المتغيرات الإقليمية والدولية،في دفع رواج هذه السياسة الخارجية.

4 - تدخل الجيش وتهميش دور الحكومة: عدم الاستقرار الحكومي هو سمة النظام السياسي في الجزائر عموما منذ إقرار التعددية الحزبية،وعمق من ذلك أيضا التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

الخاتمة :

إن الاستقرار السياسي للنظام في الجزائر ما هو إلا محصلة لأدائه في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية، والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي، والمنظم الذي يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته ، وتدني فعاليته و يتميز بالمرونة النسبية ، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية، واحتواء الصراعات التي قد تحدث دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق .

الهوامش:

1- د\ كمال المنوفى،مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة،جامعتى القاهرة والكويت،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،وكالة المطبوعات شارع فهد –السالم،الكويت.

2- جلال عبدالله معوض،علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية: دراسة فى المنطقة العربية،رسالة دكتوراه،القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،1985 .

3- محمد صلاح الجوهرى،دور القيادة السياسية فى عملية الاصلاح السياسى فى اذربيجان فى الفترة من 2003 الى 2013 ،المركز العربى الديمقراطى،متاح على الرابط التالى:. http://democraticac.de/?p=2355 :

4- جلال عبدالله معوض،القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية،ندوة الاتجاهات الحديثة فى علم السياسة ،مدونة بحوث،عام 2010 ، متاح على الرابط التالي :

.http://bohothe.blogspot.com.eg/2010/03/blog-post_3886.html

5- مزابية خالد،الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسى (دراسة حالة لبنان) ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدى مرباح –ورقلة ،2013.

6- كريمة بقدى،الفساد السياسى واثره على الاستقرار السياسى فى شمال افريقيا (دراسة حالة الجزائر) ،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ابو بكر بلقايد _ تلمسان،2012.

7- القرآن الكريم،سورة البقرة،الاية 35.

8- نفين عبد المنعم مسعد،الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى،القاهرة : مكتبة النهضة المصرية،1988.

9- حسن موسى الصفار ،الاستقرار السياسى والاجتماعى : ضروراته وضماناته،الطبعة الاولى،بيروت : الدار العربية للعلوم،2005.

10- مصعب شنين ،اثر الاستقرار السياسى على التنمية فى الجزائر ،رسالة ماجستير ،جامعة قاصدى مرباح –ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013.

11- عبد الوهاب كيرمان ،الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي،الملحق الثاني : تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر،ص21.

12- كشيدة ياسين مزهود فيروز، طبيعة النظام السياسي الجزائري، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات إالقليمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2014 ، ص 12.

13-المرجع نفسه ، ص 50.

14- بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء التعديل الدستوري لسنة2008، ج4 ، د.م.ج، الجزائر، 2013 ،ص05.

15- محمد بن معز نصر، النظريات و النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د.س.ن، ص536.

16- لشعب محفوظ، التجربة الدستورية الجزائرية، ديوان المطبوعات الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2003 ،ص52

17- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة،صص 88-89 2006 .

18-Mouhamed Brahimi, Le pouvoir en Algérie et sesformeOPU ,Alger,1995.

19- ناجي عبد النور، مرجع سابق ،ص ص 90-91.

20- عمراني كربوسة وعكوش نور الصباح، مظاهر التحول الديموقرطي من خلال حكم الرئيس بوتفليقة، دراسات الملتقى الوطني الأول " التحول الديمقراطي في الجازئر، المنعقد يومي 11/10 ديسمبر. 2005 قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالتنسيق مع مشروع البحث حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.ص 139.

21-المرجع نفسه،. ص 140.

22- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1982 -2008 ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2008 -2009 ، ص 263.